

كوٲ ماري عبراق  
داد كاي بالآي ئيتتجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٨/اتحادية/تتميز/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٣٠/١١/٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساملي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بايان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس كوركيس وحسين أبو أستمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعي -/ضياء غضبان حسن وكيله المحامي عبد السلام عبد الواحد العزاوي.  
التميز عليه/المدعي عليه/رئيس الهيئة الوطنية العليا للمساواة والعدالة/إضافة لوظيفته  
وكيلته الموظفة الحقوقية هناء محمد حسين .

#### الإدعاء

لدعى المدعي (التميز) بواسطة وكيله أمام محكمة القضاء الإداري انه سبق وان تم إلقاء موكله (المدعي) من منصبه كرئيس للاتحاد العام للتعاون بموجب كتاب دائرة المتابعة والتنفيذ التابعة لدائرة المدعي عليه /إضافة لوظيفته (التميز عليه) المرقم (٢١٨٩) في ٢٨/٩/٢٠٠٤ لشموله بإجراءات اجتثاث البعث رغم عدم وجود ما يبرر ذلك ، ويسدعي عدم شمول موكله بالاجتثاث بعد التحقق والتكثيف من الدائرة القانونية/ اللجنة الاستئنافية التابعة للمدعي عليه وثبت بموجب كتبها الرسمية عدم شموله بالاجتثاث حيث تضمنت إلغاء الأمر بالكتاب المرقم (٢١٨٩) في ٢٨/٩/٢٠٠٤ وإعادته الى منصبه بالإضافة الى كتاب هيئة النزاهة وكتب الأمانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية والتي تتضمن عدم شموله بالاجتثاث وإعادته لمنصبه في دائرة المدعي عليه/إضافة لوظيفته ورغم ذلك امتعت دائرة المتابعة والتنفيذ التابعة للمدعي عليه من إعادته . أقام المدعي دعواه بتاريخ ١٨/١/٢٠١١ طالباً الحكم بإلزام المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتنفيذ الكتب الرسمية الموجهة إليه والتي تتضمن عدم شموله بالاجتثاث



كويت ماري عيراق

داد كاي بالاي نييتتياحي

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٨/اتحادية/تتميز/٢٠١١

وإعادته الى منصبه ونتيجة المرافعة الحضورية العنينة أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ وبعدد اضبارة (١٦/قضاء إداري/٢٠١١) حكماً يقضي ببرد دعوى المدعي لعدم وجود نظلم من القرار - محل الطعن - وان موضوع الدعوى يخرج عن اختصاص محكمة القضاء الإداري ، طعن وكيل المميز بالحكم بموجب لاحتته التمييزية المؤرخة ٢٠١١/٩/١٥ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

#### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن العدة القاتونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي اعتمدها ، ذلك لان المميز /المدعي/ طلب في عريضة دعواه الحكم بإلزام /المميز عليه/المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتنفيذ الكتب الرسمية الموجهة اليه والتي تتضمن عدم شموله بالاجنثاات وإعادته الى منصبه وأقام دعواه قبل النظم من القرار حيث اشترطت الفقرة (و) من المادة (٧/ثانياً) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ النظم من القرار المطعون فيه قبل إقامة الدعوى وذلك لدى الجهة المختصة ، كما ان الفقرة (د) من البند / ثانياً / من المادة المذكورة انفاً من نفس القانون قد حددت اختصاصات محكمة القضاء الإداري والتي تتضمن النظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع الانشراكي والتي لم يعين مرجع للطعن بها ، وحيث ان المادة (١٥) من قانون الهيئة الوطنية للمساواة والعدالة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ قد عينت مرجع الطعن بالقرارات الصادرة من الهيئة المذكورة في محكمة التمييز لذا تكون محكمة القضاء الإداري غير مختصة للنظر في الدعوى مما يستوجب ردها وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد قضت في حكمها المميز ببرد الدعوى ملتزمة بوجهة

بسم الله الرحمن الرحيم



كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيتتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٨/اتحادية/تمييز/٢٠١١

النظر القانونية المتقدمة لذا فان حكمها جاء صحيحاً ومتفقاً مع أحكام القانون قرر  
تصديقه ورد الطعون التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في  
٢٠١١/١١/٣٠ .

مدحت المحمود  
رئيس المحكمة الاتحادية العليا

طسبح  
م. الدعاورك